أدّى القرار الاردني الى وضع م.ت.ف. كممثل شرعي وحيد للفلسطينيين تجاه مسؤوليات جديدة أكثر تعقيداً من الحالات التي واجهتها المنظمة منذ تأسيسها الى الآن، وذلك باتجاهين أساسيين: الاول دفع المنظمة الى المواجهة المباشرة مع انماط الحلول المطروحة في المنطقة؛ والثاني هو أن القرار الاردني ونتائجه يفرضان على م.ت.ف. تغييراً سريعاً في تركيبها، بما يتناسب مع المسؤوليات الجديدة التي ستتحملها، ادارياً وقانونياً، في الضفة الغربية بدلاً من الاردن، الامر الذي سيؤدي الى تقوية نفوذ المنظمة، ويجعل الاجراءات الاردنية خطوة لا تتضمّن خطراً على الوضع الفلسطيني، ويكون الملك حسين « قد تقدم مشكوراً فأعطى الخيار التام للفلسطيني بالتحرك بأي اتجاه، شرقي أو غربي، كيفما شاء، وكيفما اقتضت مصلحته، بما لم يكن بالامكان ان يفعل ذلك في ظل السياسة الاردنية ذات الخط الستاتيكي الذي رسمه لنفسه وارتضاه» (شكيب الاموي، **الشرق الاوسط**، ١٨/٨/١٩٨٨).

وفي المقابل، رأت أوساط سياسية عربية، أنه «وبتخلي الملك حسين عن الضفة الغربية، يكون قد أخرج الاردن من لعبة التجاذب، ولم يعد له أرض تحتلها اسرائيل عليه أن يعمل من أجل استعادتها، وبات وضعه، مثل كل دولة عربية لا اراض محتلة لها، وهو يجلس الى طاولة المفاوضات، فقط، عندما تجرى هذه المفاوضات من أجل عقد صلح ينهي النزاع العربي ـ الاسرائيلي ويحقق السلام الشامل في المنطقة». وأضافت تلك الاوساط أنه «من الصعب التكهّن بما يمكن أن يعقب خطوة الملك حسين من تطورات قد تخلط الاوراق، وتعيد تقويم المواقف من جديد، وان كان العاهل الاردني سيبقى، في كل الحالات، طرفاً أساسياً في عملية السلام» (اميل خوري، **النهار**، بيروت، ٢٤/٨/١٩٨٨).

لا تراجع

مع تطور، وتفاعل، القرار الاردني، بات واضحاً للجميع ـ ومنهم من أعتقد بأن القرار الاردني قرار تكتيكي ـ بأن الاردن عازم، وبشكل نهائي، على المضي، فيما ذهب اليه من فك للروابط فيما بينه وبين الضفة الغربية. وفي هذا السياق، أكد الملك حسين، في مؤتمر صحافي عقده في عمّان بتاريخ ١٩٨٨/٨/٧، ورداً على سؤال حول ما اذا فشلت م.ت.ف. في تعبئة الفراغ الاداري في المناطق المحتلة، هل سيعود الخيار الاردني ؟ فأجاب: «ان هذا الخيار لا وجود له. ونحن أوضحنا موقفنا بشكل جازم، وقرارنا نهائي، ولا مكان للازدواجية في الولاء» (**الدستور**، ٨/٧/١٩٨٨).

في المقابل، أكد عرفات «بأن القرارات الاردنية، التي اتخذت، نهائية. حتى ولو فكر الملك حسين بالتراجع عنها، فان الوقت قد أصبح متأخراً. لماذا ؟ لأننا قبلناها. نحن قبلنا المسؤولية. وقبلنا تحمل المسؤولية. وقبلنا التحدي الذي طرح علينا... الملك قدّم الينا عبئاً ومسؤولية. بعض المراقبين يعتقدون بأننا لن نستطيع تحمّل المسؤولية... لا، سنتحمل المسؤولية» (مقابلة مع عرفات، **اليوم السابع**، ٢٢/٨/١٩٨٨). وبذلك، تكون قيادة م.ت.ف. قد تلقفت الكرة الاردنية، وبدأت، منذ اللحظات الاولى للحدث، بالاعلان عن الاستعداد للتعامل معها. ولم تظهر على الساحة الفلسطينية أصوات مسؤولة تستنكر ما قام به الاردن من اجراءات، بل أجمعت القوى والفصائل الفلسطينية على اعتبار الخطوة الاردنية خطوة تشكل انجازاً هاماً من انجازات الانتفاضة. وقد عبّرت مداخلات المجلس المركزي، وكذلك بيانه الختامي، على توجهات م.ت.ف. بتحمّل المسؤوليات والتبعات الناتجة عن القرار الاردني، والاصرار على عدم التراجع السياسي ازاءها. وعلى الرغم من تعدد المداخلات داخل نطاق المجلس المركزي الفلسطيني في بغداد (٣١/٧/١٩٨٨ ـ ٣/٨/١٩٨٨)، فقد تقاطعت المواقف حول ضرورة استيعاب الخطوة الاردنية، ومن ثم التكيّف معها، وتوظيفها بما يخدم الانتفاضة ويعزز دورها. وانسجاماً مع رؤية المنظمة الى القرار الاردني، وموقف المنظمة منه، أكدت مداخلة عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عبدربه ان الاردن أعلن اجراءات سياسية، «وفي السياسة لا تهم النوايا، بل الاجراءات. الملك حسين قال: ان اجراءات الاردن تأتي استجابة للرغبة الفلسطينية والعربية. ومهما كانت النوايا، فهذا الاعلان جيد. ان الاردن، وحتى قمة الجزائر ١٩٨٨، كان يرغب [في] أن يكون شريكاً في كل شيء؛ والموقف الجديد يمثل تحوّلاً في الموقف الاردني. وهذا التحوّل ليس منّة من أحد؛ بل هو